عصبة الأمم وتطبيق العقوبات

تحريم الحـــرب
من الوجهة الدولية
وتشبيه الدولة بالفرد فى قمع الاعتداء

لباحث دبلوماسى كبير

لأول مرة فى التاريخ نشهد قراراً دولياً بأن حرب الاعتداء وسيلة غير مشروعة لتحقيق غايات السياسة القومية ، ولأول مرة فى التاريخ تصدر دول العالم ممثلة فى عصبة الأمم حكمها على دولة أوربية عظمى هى ايطاليا بأنها دولة معتدية ، وأنها بغزو الحبشة ترتكب خرقاً لقانون الأمم ؛ بل نشهد فى الواقع ماهو أعظم من الأحكام النظرية ؛ نشهد عصبة الأمم تقرر باسم دول العالم أن توقع على ايطاليا طائفة من العقوبات الاقتصادية التى نص عليها فى ميثاقها ؛ وهذه أول مرة تتخذ فيها عصبة الأمم مثل هذه القرارات الخطيرة الحاسمة ، وقد كان يبدو دائماً كلما وقعت أزمة دولية خطيرة أن هذه النصوص التى أدمجت فى ميثاق عصبة الأمم وقت حمى السلام ، إنما هى نصوص خيالية لا سبيل إلى تطبيقها بصورة عملية ؛ ولكن يلوح لنا أن عصبة الأمم تسير هذه المرة بعزم واضح إلى تطبيق هذه التجربة الشائكة ، وأنها تزمع أن تصل بتطبيقها إلى نتائج عملية لا شك فى أهميتها من الوجهة الدولية

وهذا الاقدام الذى تبديه العصبة فى مقاومة الاعتداء الايطالى على الحبشة وعلى السلام العام يثير بلا ريب كثيرا من الاعجاب ، ويرفع بلا ريب هيبة العصبة بعد أن كادت تغيض فى الأعوام الأخيرة ؛ ولكن يجب ألا نبالغ فى فهم الدور الذى تؤديه العصبة فى هذا النضال الدولى الخطير ، أو بعبارة أخرى يجب أن نفرق بين العصبة كشخصية دولية معنوية ، وبين الدول التى تساهم فى تكوينها وتشرف على توجيهها ؛ فمن الواضح أنه لو لم تقف انكلترا وقفتها المعروفة فى التمسك بميثاق العصبة ، ولو لم توفق السياسة البريطانية إلى اقناع الدول الأخرى بوجهة نظرها فى تأييد الميثاق ، بل لو لم تقم انكلترا باتخاذ تلك الأهبات البحرية والعسكرية الخطيرة لتأييد موقفها ، لما استطاعت العصبة أن تقدم بمثل هذا العزم على تطبيق الميثاق واتخاذ قرارها الشهير فى الحكم على ايطاليا بالاعتداء وتوقيع العقوبات الاقتصادية عليها

ومن الواضح أيضاً أن بريطانيا العظمى لم تقف هذا الموقف الحازم من المغامرة الايطالية حباً فى السلام فقط ، أو لأن بريطانيا تريد أن تكون حارسة للسلم ، أو أن تكون على حد تعبيرها « بوليسا » للقارة ، أو بوليسا للعالم . فبريطانيا أزهد ما يكون فى مثل هذه المهمة التى تعرضها لمتاعب ومسئوليات لا نهاية لها ؛ ولكن الحقيقة أن هذه الحرب الاستعمارية التى تثيرها ايطاليا تعرض مصالح الامبراطورية البريطانية للخطر ، وفوز ايطاليا بافتتاح الحبشة وتحقيق حلمها فى اقامة امبراطورية استعمارية فى شرق أفريقية ، يهدد السيادة البريطانية فى وادى النيل ، وفيما وراء البحار ، ويعرض المواصلات الامبراطورية البريطانية لأخطار لا شك فيها ، وإذكاء مطامع ايطاليا القيصرية بالفتح يهدد سيادة انكلترا البحرية فى البحر الأبيض المتوسط ، وهى

الاتحاد ونحو ذلك . إنهم إن فعلوا وأخلصوا خلصوا من أكبر مشكلة يتعرض لها الطائفتان ، وأمكنهم أن يوجهوا هذه القوى — العظيمة التى تذهب هباء فى الخلاف — إلى اصلاح شؤونهم الاجتماعية ، واستطاعوا أن يتعاونوا على رفع مستوى قومهم ، وعجبوا بعد قليل — لما يظهر من نتائج باهرة — كيف كانوا جميعاً فى ظلام دامس ، وكيف كانوا هذا الزمن الطويل يستمسكون بالعرض ، ويضيعون الجوهر ، ويفرطون فى الكتاب ، ويحتفظون بالغلاف

وأقرر من الآن أنى سوف لا أرد على من يتخذ بعض ماجاء فى هذه المقالة وسيلة لاثارة النزاع من جديد ، إلا أن يفتح صاحبها مجالاً للكلام فى مشروع المؤتمر ، أو وسائل الوفاق وبالله التوفيق .... ؟

أحمد أمين

عماد الطريق الامبراطورى إلى الهنـد وإلى استراليا . فهذه البواعث الخطيرة هى التى تحمل انكلترا قبل كل شىء على اتخاذ موقفها فى تحريك ميثاق عصبة الأمم ، وفى المغامرة بالدخول فى أية معارك بحرية أو برية يقتضيها تطبيق العقوبات الاقتصادية على ايطاليا

على أنه مهما تكن البواعث التى توجه السياسة البريطانية فى الآونة الحاضرة فلا ريب أن بريطانيا العظمى تقف إلى جانب السلم ، ولا ريب أنها بموقفها تؤيد سلام العالم ؛ وإذا كانت الفاشستية الايطالية بمنفها المضطرم ، ووسائلها المثيرة ، وأحلامها الامبراطورية ، وغرورها الأعمى ، تهدد الامبراطورية البريطانية فى البحر الأبيض والبحر الأحمر ، فانها تهدد سلام العالم أيضاً ؛ وربما كان من حسن الطالع أن يتحد هذان العاملان معاً ، وأن تجد بريطانيا من بواعث مصالحها الحيوية ما يدفعها إلى العمل فى تلك الآونة لتحطيم مشروعات ايطاليا الهمجية . وها نحن أولاء نشهد من اصرار بريطانيا على موقفها ، ومن تمسكها بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا ، ومن أهبتها البحرية والعسكرية ما يفسر خطورة البواعث والعوامل التى تجثم وراء هذا النزاع

وقد كثر الحديث حول العقوبات الاقتصادية التى تعنى بتطبيقها عصبة الأمم ضـد ايطاليا المعتدية ؛ وهى عقوبات لها خطورتها وأثرها فى هذا العصر الذى يتوقف كل شىء فيه على المال ، وتستمد فيه قوى الدول من مواردها المالية قبل كل شىء ؛ فاذا شلت موارد الدولة من جراء مقاطعة اقتصادية صارمة تنظمها الدول الأخرى ، فلا ريب أن مشاريعها العسكرية تصاب أيضاً بنوع من الشلل يضطرها ازاء هذا الضغط إلى الخضوع . وقد أجملت المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم ذكر هذه العقوبات ، ولسنا نرى لشرحها خيرا من إيراد نص هذه المادة كاملا وهو :

« إذا التجأ عضو من أعضاء العصبة إلى الحرب خلافاً للتعهدات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ أو المادة ١٥ فانه يعتبر قد ارتكب عملا حربياً ضد كل أعضاء العصبة الآخرين ، ويتعهد هؤلاء أن يقطعوا فى الحال معه كل علائقهم التجارية والمالية ، وأن يحظروا كل علائق بين رعاياهم وبين رعايا الدولة التى خرقت الميثاق ، وأن يقطعوا كل الصلات المالية والتجارية والشخصية بين رعايا هذه الدولة وبين رعايا أية دولة أخرى ، سواء اكانت عضوا فى العصبة أم لا

« وفى هذه الحالة يجب على المجلس (مجلس العصبة) أن يوحى إلى الحكومات المختلفة ذات الشأن بتقديم القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية التى يساهم أعضاء العصبة فى تقديمها للقوى المسلحة التى تقوم بالعمل على احترام تعهدات العصبة

« ويتعهد أعضاء العصبة أيضاً أن يعاون بعضهم بعضاً فى تطبيق الاجراءات الاقتصادية والمالية التى تتخذ طبقاً لهذه المادة والتى يراد بها أن تخفض إلى أدنى حد ما يمكن أن يترتب عليها من الخسائر والمضار ، ويتعهدون أيضاً بالتعاون فى مقاومة كل اجراء خاص يوجه إلى أحدهم من جانب الدولة التى خالفت الميثاق ، ويتخذون الاجراءات اللازمة لكى يسهل المرور فى أراضيهم لقوات أى عضو من أعضاء العصبة يساهم فى العمل المشترك الذى يقصد به العمل على احترام تعهدات العصبة

ويمكن أن يفصل من العصبة كل عضو ينتهك أحد التعهدات المترتبة على هذا الميثاق ، ويصدر قرار الفصل بموافقة أعضاء العصبة الآخرين الممثلين فى المجلس »

فهذه العقوبات الدولية يمكن إجمالها فى كلمة هى « المقاطعة الاقتصادية » وهذه المقاطعة هى التى تجد فى سبيل تنظيمها عصبة الأمم ضد إيطاليا ؛ وتجد إيطاليا من جهة أخرى فى سبيل اتقاء عواقبها ؛ وتعلل إيطاليا نفسها بأمل انقسام أعضاء العصبة وانهيار الجبهة التى استطاعت السياسة البريطانية أن تؤلفها ضدها حين البدء فى تطبيق العقوبات ، وتعتمد فى ذلك بادىء بدء على فرنسا التى تزداد كل يوم تردداً واحجاماً ؛ وسنرى على أى حال نتيجة هذا الصراع فى القريب العاجل ؛ بيد أن الذى نريد أن نلفت النظر إليه هو أن تنفيذ هـذه العقوبات بدقة سيقتضى بلا ريب تنظيم نوع من الحصار المسلح ضد الدولة المعتدية أعنى إيطاليا ، وقد يقتضى القيام ببعض الاجراءات والأعمال العنيفة ، وهذا أخطر ما فى التجربة ، فان إيطاليا تصرح دائماً بأنها ستقابل مثل هذه الأعمال العنيفة بمثلها ، وعندئذ يكون هذا الصدام الذى لا مفر منه ، بدء حرب ، يستحيل أن تحصر فى دائرة معينة ،

ومن المحتوم أن تتحول فى الحال إلى حرب أوربية وربما إلى حرب عالمية

— ٢ —

على أننا نترك هـذه التكهنات جانباً لنبحث ناحية أخرى من الموضوع . ولنفرض أولاً أن عصبة الأمم قد وفقت فى مهمتها ، واستطاعت الدول المتحدة أن ترغم إيطاليا على وقف الحرب الحبشية ، وأن تقنع بتسوية ودية تمنح بها بعض المزايا الاستعمارية ؛ فماذا يمكن أن يترتب على هذه النتيجة من الوجهة الدولية ؟ يمكن أن يترتب عليها تقرير مبدأ فى منتهى الخطورة أو بعبارة أخرى تأييده من الوجهة العملية ، إذ هو موجود بالفعل ، وهذا المبدأ هو تحريم الحرب الاعتدائية ؛ وقد نص على تحريم الحرب كأداة للسياسة القومية بمقتضى ميثاق كلوج ؛ ولكن هذا الميثاق لم يكن أكثر من وثيقة نظرية ؛ أما اليوم فان تحريم الحرب يقع بصفة عملية ، إذ ترغم دولة قررت عصبة الأمم أنها « معتدية » على وقف الحرب أو تعاقب على فعلها بالمقاطعة الدولية . وهنا نستطيع أن نلمح وجه المقارنة الفقهية بين الدولة « المذنبة » وبين الفرد « المذنب » ففى القانون العام ، وفى داخل المجتمع المتمدن يحرم على الفرد أن يرتكب ضد غيره عملاً من أعمال العنف ، ولو وقع عليه اعتداء ما فلا يسمح له أن ينتصف لنفسه ؛ ذلك لأن إقامة العدالة من حق المجتمع ، والقانون العام ينظم المجتمع ويرتب حقوق الأفراد وواجباتهم ، فاذا اعتدى على شخص فرد ما أو اعتدى على حقوقه ، كان القانون كفيلاً بمعاقبة المعتدى ، وكفيلاً برد الحق المسلوب ، وإذا تقرر ذلك فما الذى يمنع من أن تشبه الدولة فى جماعة الأمم بالفرد فى المجتمع ؟ وكما أن العنف محرم على الفرد — عدا ماله من حق الدفاع عن النفس أو المال — فكذلك يمكن أن يحرم العنف على الدولة وتحرم الحرب كأداة لتحقيق غايات السياسة القومية ، وإذ كانت الحرب مازالت تعتبر فى القانون الدولى أداة مشروعة للسياسة القومية ، فانه يمكن بتحريمها أن تغدو عملا محرماً غير مشروع ، والمقصود هنا دائماً هو الحرب الاعتدائية ، وهذا ماسعى اليه الساسة والفقهاء الذين اشتركوا فى وضع ميثاق تحريم الحرب أو « ميثاق كلوج » ، فاذا تقرر أن الحرب محرمة ، وأنها تعتبر خرقاً لمواثيق السلام وقانون الأمم ، فانه يمكن معاقبة الدولة التى تقدم عليها ، إذا قررت دول العالم ممثلة فى هيئة دولية عليا كعصبة الأمم ، أنها دولة معتدية ، وقررت بذلك أن تطبق عليها نوعاً من العقوبات يكفل ردعها إلى صوابها

وهـذا ما نشهده اليوم فى الواقع ، فان عصبة الأمم ، تقرر أن إيطاليا وهى عضو من أعضائها دولة معتدية فيما تقوم به من غزو للأراضى الحبشية ، وتقرر أن تطبق عليها العقوبات الاقتصادية التى نص عليها فى المادة السادسة عشرة من الميثاق ، ولكنا نكرر القول بأن عصبة الأمم ما كانت لتجرؤ على اتخاذ مثل هذه الخطوة لو لم تحركها يد السياسة البريطانية القوية ، وإلا فأين كانت عصبة الأمم يوم اعتداء اليابان على منشوريا والاستيلاء عليها تحت سمع العصبة وبصرها ؟ وإذا كانت عصبة الأمم تستطيع كشخصية معنوية تمثل فيها إرادة الأمم أن تحكم على الدولة الممثلة فيها أولها ، فمن الواضح أنه يقتضى لتنفيذ أحكامها قوة دولية أو وسائل ضغط معينة ، وهذه القوة أو الوسائل أشارت اليها المادة السادسة عشرة من الميثاق ، ولكنها لم تخلق أو توجد بعد ، ولو لم تتقدم بريطانيا العظمى بأهبتها وقوتها المسلحة مدفوعة بما تقدم من البواعث لتنفيذ العقوبات ، لبقى قرار العصبة قراراً نظرياً لاسند له ولا أثر

على أن من الاسراف فى التفاؤل والأمل أن نعتقد أن عصبة الأمم قد غدت محكمة الأمم العليا ، وغدت ملاذ السلم الأعلى ، وأن هذه الخطوة التى تقدم على اتخاذها اليوم ستغدو بالفعل مبدأ دولياً عالياً يحتكم إليه فى كل الحوادث والظروف المماثلة . انها نظريات السلام والعدالة الدولية وحقوق الأمم تبدو فى الأفق ، وفى ظلها وباسمها تعمل عصبة الأمم ، ولكنها القوة فى الواقع تعمل من الوراء ظاهرة غير مستترة ؛ وهى تعمل مسيرة بالبواعث والمصالح الخاصة التى كان من حسن الطالع أنها تتفق مع قضية العدالة الدولية والسلام العالمى ؛ ولكن هل يمكن أن نجتمع مثل هذه الظروف دائماً إذا ما تعلق الأمر باقامة الحق والعدالة الدولية ؟ هذا ومن جهة أخرى فانه من المرجح جداً أن تطور الحوادث على هذا النحو الخطر الذى نشهده قد يقضى فى النهاية على كل مظاهر الحق ونظريات السلام والعدالة الدولية ؛ وقد يضطرم العالم من جديد بحرب تودى بعصبة الأمم وكل ما يمثل فيها من النظريات والمثل الدولية العليا

(***)